

ضد التمييز وانعدام الجنسية في جمهورية الدومينيكان

بريدجيت ودينغ

على التجاهل والتحيز إزاء الهايتيين. وامتنع القادة السياسيون عن الأخذ بزمام المبادرة في قضية هجرة الهايتيين خشية اتهامهم بخيانة المصالح الوطنية للبلاد. وقد أخفقت الحكومات المتعاقبة في طرح إطار قانوني يتوافق مع المعايير الدولية في هذا الشأن. ويمتنع معظم قادة الأحزاب السياسية عن التطرق لهذه القضية، كما يضاعف من تعقيد الموقف توجهات الجهات الفئات القوية في القطاع الخاص ممن لهم مصالح مكتسبة في الحفاظ على التدفق غير المنظم للعمالة الرخيصة والطبقة من المهاجرين للاستفادة بها في مجالات الزراعة والإنشاء

نجم عن عقود عديدة من الهجرة غير المنظمة للهايتيين الذين قدموا للعيش والعمل في جمهورية الدومينيكان تكتلاً سكانياً كبيراً لهؤلاء في الجمهورية والذين ما يزال وضعهم يكتنفه التساؤلات ويتعرض أفرادها لأشكال واسعة من التمييز وانتهاك حقوق الإنسان.

والهايتيين الدومينيكانيين على الولايات الحدودية؛ ولتسفر هذه المذبحة الشنيعة عن مقتل ٦٠٠٠ شخصاً.

وبعد خمسة عشر عاماً من الإطاحة بنظام تروهيغو، تراجعت حدة وانتشار الرهاب والعنصرية في البلاد واتخذت لنفسها شكلاً أقل حدة ممثلاً في الاقتصار

ونشهد في جمهورية الدومينيكان علاقة جدلية بين قضيتي تسجيل المواليد والجنسية. فكما هو الشائع في بلدان أمريكا اللاتينية، تعني قاعدة (حق الأرض) أن شهادة الميلاد الدومينيكانية قد أصبحت هي دليل إثبات جنسية الأطفال الذين يولدون في البلاد، حيث يجب تسجيل ميلاد أي فرد حتى يتسنى له مستقبلاً استخراج بطاقة الهوية أو جواز السفر. كذلك فإن شهادة الميلاد تعد هي السبيل للاستفادة من مجموع من الحقوق الأخرى وخدمات الحماية الخاصة بالنسبة للطفل، مثل الحماية من الإتجار بالبشر وعمالة الأطفال أو الزواج المبكر.

ويتولى مسؤولو السجل المدني تحديد استحقاق الطفل الذي أحضره أبواه لتسجيل ميلاده للجنسية الدومينيكانية من عدمه. فإذا ما قرر المسؤول أن الطفل غير مستحق للجنسية الدومينيكانية - كأن يكون أبواه من المهاجرين غير الشرعيين من هايتي - فإنه يرفض تسجيل ميلاده ولا توجد قواعد استئناف واضحة يمكن اللجوء إليها لنقض هذه القرارات. وعليه، فإن الحق في تسجيل الميلاد يتساوى والحق في الحصول على الجنسية الدومينيكانية، كما أن الحرمان من تسجيل الميلاد قد أصبح هو آلية حرمان أطفال المهاجرين الهايتيين غير الشرعيين من الحصول على الجنسية.

رهاب الأجانب

يكن المواطنون الدومينيكانيون تحيزاً عميق الجذور ضد الهايتيين، حيث يرون أن الهوية الدومينيكانية هي هوية أوروبية، وهي فوق ذلك هوية هسبانية، وذلك بالرغم من أن للدومينيكانيين جذور أفريقية كذلك. وقد عبر هذا الرهاب الدومينيكاني للأجانب عن أكثر أشكاله عنفاً في عام ١٩٣٧ عندما أمر الدكتاتور رافائيل ليونيداس تروهيغو الآلة العسكرية لحكومته بالقيام بمذبحة للمواطنين الهايتيين



أطفال من أصل هايتي- علم جمهورية الدومينيكان مرسوم على وجوههم- في تجمعهم خارج قصر العدالة، سانتو دومينغو، آذار/مارس ٢٠٠٣.

استنفاد كافة الوسائل لعلاج هذه المشكلة محلياً، قررت هذه المنظمات رفع القضية - على سبيل التجربة - إلى منظومة حقوق الإنسان بين البلدان الأمريكية.

وبعد هذه الواقعة بسبعة أعوام، وفي سبتمبر ٢٠٠٥، ألزم أحد القرارات القانونية المهمة الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان جمهورية الدومينيكان بالالتزام بأحكام المادة ١١ من الدستور التي تضمن منح حق اكتساب الجنسية الدومينيكانية لكافة المولودين على الأراضي الدومينيكانية (حق الأرض) ما لم يكونوا أطفالاً شرعيين للدبلوماسيين أو مولودين للأشخاص العابرين للجمهورية في طريقهم لمكان آخر. وقد قالت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في حيثيات قرارها أنه بحرمان هؤلاء الفتيات من شهادات الميلاد، فإن الحكومة الدومينيكانية إنما تنتهك بذلك حقهم في المواطنة والجنسية، كما تنتهك حقهم في المساواة أمام القانون، وحقهم في اسم والاعتراف بهويتهم القانونية - وهي الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والتي كان قد سبق لجمهورية الدومينيكان التصديق عليها^١.

كذلك فقد طالبت المحكمة الحكومة الدومينيكانية بضرورة ما يلي:

- إنشاء منظومة تتسم بالبساطة والسهولة والمعقولية لتسجيل من تأخر استخراج شهادات الميلاد لهم.
- الأخذ في الاعتبار الأوضاع الهشة إنسانياً للأطفال الدومينيكانيين من ذوي الأصول الهايتية.
- ضمان وضوح وانسجام المتطلبات الخاصة بالحصول على الجنسية وعدم إخضاعها للتقدير الشخصي لمسؤولي الدولة.
- إرساء نظام فعال لمراجعة طلبات استخراج شهادة الميلاد التي سبق رفضها من قبل.
- ضمان توفير القدرة على الاستفادة بالتعليم الأساسي لكافة الأطفال، بغض النظر عن منشأهم أو أصلهم.

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥، وفي صفة أطلقتها المحكمة العليا لجمهورية الدومينيكان في وجه هذا الحكم الإقليمي التاريخي، قالت تلك الأخيرة بضرورة تطبيق الدستور الهايتي قبل تطبيق الدستور الدومينيكي، وتجاهلت المحكمة في ذلك الصفة الإقليمية لآليات تطبيق القوانين. وقالت حيثيات القرار بأن الامتناع عن منح الجنسية الدومينيكانية للأطفال المهاجرين الهايتيين غير الموثقين لا يجعلهم عديمي الجنسية نظراً لأن الدستور الهايتي يتبنى قاعدة (حق الدم) - وهي القاعدة التي تنص على أن الجنسية تؤوّل من الآباء لذريتهم على أساس رابطة الدم.



سونيا بير، مديرة حركة المرأة الدومينيكانية من أصل هايتي (MUDHA)، حصلت على جائزة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ لنضالها ضد التمييز وجهودها لتأمين الجنسية لأشخاص من أصل هايتي في جمهورية الدومينيكان

وكافحوا بوسائل شتى ما يحدث من حرمان للأطفال من ذوي الأصول الهايتية (أو المشتبه في كونهم من أصول هايتية) من الجنسية الدومينيكانية. فعلى سبيل المثال، تواصلت الحكومة الدومينيكانية تكررًا للمغالطة التي تقول بتمتع كافة المنحدرين من أصول هايتية ممن يقطنون جمهورية الدومينيكان بالجنسية الهايتية، فيما يقول الواقع أنه بموجب الدستور الهايتي وقانون هايتي لعام ١٩٨٤ بشأن الجنسية، ثمة فئات عديدة من الأشخاص من ذوي الأصول الهايتية المولودين خارج هايتي ممن لا يتجنسون تلقائياً بالجنسية الهايتية.

العدالة عن طريق المحاكم

كان نشطاء حقوق الإنسان قد اتخذوا قرارهم الاستراتيجي المبكر بالتركيز على محاولة إرساء الإطار القانوني الذي يكفل تحقيق التغيير الدائم في هذه القضية بدلاً من معالجتها بشكل جزئي وغير مكتمل في كل مرة.

وفي أكتوبر ١٩٩٨، قدمت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الإقليمية دعماً للحركة النسائية الدومينيكانية الهايتية (MUDHA) في التقدم بشكوى للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان ضد الأسلوب الذي رفضت به السلطات الدومينيكانية استخراج شهادات ميلاد لفتاتين من أصول هايتية، وهما ديلشيا ين و فيوليتا بوسيكو. وقد أوردت المنظمات غير الحكومية الدومينيكانية العاملة ميدانياً مجموعة من البيانات المحلية التفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتحملها الهايتيين وأبنائهم في البلاد، وبعد

والسياحة، وكانت هذه العوامل مجتمعة قد شكلت عبئاً كبيراً على كاهل نشطاء المجتمع المدني في حركة حقوق الإنسان، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وقد نشأت هذه الحركة في ثمانينات القرن المنصرم في الحملة التي انطلقت ضد انتهاك حقوق العمال العاملين في مزارع القصب. وقد تواصلت الحملة إلى اليوم بيد أنها اتخذت شكلاً أكثر توسعاً لكي تشمل المهاجرين الهايتيين وذريتهم في البلاد ككل. وكان أبرز التغيرات التي شهدتها الحركة في الأعوام الأخيرة هو أن المنظمات غير الحكومية الدومينيكانية أصبحت هي التي تلعب الآن الدور الرائد، وذلك مع الشركاء الدوليين، في توفير الدعم لهذا الموضوع، وذلك بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل^١.

ووفقاً لقانون الهجرة الدومينيكاني لعام ٢٠٠٤، كان من المقرر الاستقرار على ملامح عملية تنظيمية لشؤون المهاجرين غير الشرعيين الذين قضاوا فترة طويلة في البلاد - وذلك من خلال منح المواطنة أو الإقامة القانونية لـ 'غير المقيمين' ممن تنطبق عليهم بعض المعايير الخاصة - قبل أن يتم تنفيذ القانون، بيد أن الحكومة الدومينيكانية لم تضع أي خطة تنظيمية حتى هذا التاريخ. وحتى وقت قريب، لم تكن هناك وثائق تسجيل مدنية أو شهادات ميلاد بديلة للأطفال الذين تم رفض حقهم في الوجود القانوني في الدولة. ورغم ذلك، وفي مطلع عام ٢٠٠٧، أنشأ المجلس الانتخابي المركزي سجلاً أجنبياً للأطفال المولودين لأمهات أجنبيات من غير الحاملات لوثائق هوية.

وعلى مدار ما يزيد على العقد من الزمان، أولى النشطاء المدافعين عن المهاجرين اهتماماً متزايداً لهذه القضية

انعدام الجنسية

سيواصل نشطاء المجتمع المدني، إضافة إلى المُضي في احتجاجاتهم القوية ضد التطبيق غير القانوني وذو الأثر الرجعي لأي تغييرات دستورية، على منح أولوية العمل لتسليط الضوء على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة. وعلى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية، والتي كانت أراضيها قد استقبلت أعداداً غفيرة من المهاجرين، لم تضع جمهورية الدومينيكان أي برامج لتنظيم أوضاع المقيمين إقامة غير شرعية بها لمدة طويلة - ورغم ذلك فهي مُدافع قوي عن حقوق المهاجرين الدومينيكانيين وذريتهم في الخارج.

ورغم ذلك، فرمما لا تكون العقبة الكبرى التي تواجه ارتداء سيادة القانون قانونية بالضرورة، بل ثقافية في الأساس. فرغم أهمية ضرورة التنظيم القانوني الإقليمي لهذه المسألة - إلا أن الأهم من ذلك هو التوعية المدنية الجيدة لضمان مساءلة الدولة كضامن للحقوق الأساسية.

بريدجيت ودينغ (bwooding@flasco.org.do) هي باحثة مشاركة في الكلية الأمريكية اللاتينية لبحوث العلوم الاجتماعية في سانتو دومينغو، وهي متخصصة في شؤون الهجرة والجنس وحقوق الإنسان.

١. انظر ودينغ و موزلي - ويليامز. ضروري ولكن غير مرغوب: المهاجرون الهايتيون وأبناءهم في جمهورية الدومينيكان سي أي آر، لندن. ٢٠٠٤
٢. <http://www.kiskeya-alternative.org/mudha/> (بالإسبانية)
٣. انظر http://www.corteidh.or.cr/seriec/pdf/seriec_130_esp.pdf
٤. الاجتماع السنوي في جنيف للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

«بدون مستندات نحن مثل خنازير عالقة في الوحل!»

لويزا، مزارعة مسنة ولدت وترعرعت في جمهورية الدومينيكان في مزرعة لقصب السكر

مدير السجل المدني وثيقة يطالب فيها بتجريد نحو ١٢٦ دومينيكانيًا من أصول هايتية من جنسيتهم على أساس عدم حيازة أبويهم لأي مستندات هوية دومينيكانية أو حتى وضعية هجرة إيجابية في التاريخ الذي سجل ميلادهم فيه. وخلص المستند المذكور إلى أن وضع هؤلاء يصبح بذلك وضعاً «انتقالياً». وكما علق أحد الصحفيين الدومينيكانيين على ذلك في سخريه لاذعة، فإن المكان الوحيد الذي يحتمل أن يكون هؤلاء فيه في «وضعاً انتقالياً» هو في «الحياة الآخرة» وذلك لأن الغالبية العظمى كانت ولا زالت مرتبطة بأرض المهاجرين تلك.

وقد طرح الرئيس المنتخب مؤخراً فيرنانديس أمام المجلس التشريعي للجمهورية في سبتمبر ٢٠٠٨ ورقة تتضمن إصلاحاً مقترحاً للدستور ويتضمن هذا الإصلاح فقرة جيدة تنص على عدم جواز منح الجنسية الدومينيكانية للأطفال المولودين لأبوين يقيمان بصفة غير قانونية على الأراضي الدومينيكانية. وإذا تمت الموافقة على هذا الاقتراح (ولا توجد في الواقع أسباب واضحة تدعو للاعتقاد بالعكس بالأخذ في الاعتبار أن بلداً مثل أيرلندا قد طرح نفس الفقرة المقيدة حول اكتساب الجنسية)، فإن الجدل القانوني الدائر سوف يصل مستويات أكثر عمقا.

وكانت نتيجة السياسة الدومينيكانية في عدم استخراج شهادات ميلاد للأطفال الذين يُشتبه في انتمائهم لأبوين هايتيين وصعوبة الحصول في الوقت ذاته على مستندات توثيقية لهم من هايتي هي أن الأطفال في الكثير من الحالات يصبحون بلا جنسية. وفي أعين السلطات الدومينيكانية، فإن الأطفال يرثون الوضعي 'غير الشرعي' لأبائهم. وفي غياب أي برامج تنظيمية أو أي تغيير في السياسات، فإن انعدام الشرعية الدائم هو المصير الذي ينتظر الكثيرين منهم لا محالة.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٦، تم التأكيد على أن قضية الطفلين ين وبوسيكو قد تمخض عنها صدور أكثر الأحكام القضائية أهمية في العالم حول موضوع الجنسية وانعدام الجنسية في عام ٢٠٠٥. ورغم ذلك فلا تعترف حكومة الدومينيكان نفسها بهذا الحكم بالشكل الكافي ويبدو التنفيذ الشامل لهذا الحكم حلماً بعيد المنال. وإحفاقاً للحق، فإن السلطات قد التزمت بسداد التعويضات المالية، بيد أنها في الوقت ذاته، ولسوء الحظ، تبدي أمارات على تعميق معاملتها التمييزية والتي حكمت منظمة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية بضرورة عدم تكرارها مرة أخرى.

التجريد من الجنسية

شهدت الساحة مؤخراً حادثين صاعقين كان لهما أثر بالغ في إذكاء الجدل الدائر حول موضوع الجنسية وطرح تحديات جديدة أمام نشطاء المجتمع المدني. ففي سبتمبر ٢٠٠٨، أعد